اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 01-12-2009 رقم العـدد: 17023 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 1

فاجعة جدة نتجت عن أمطار لا يمكن وصفها بـ(الكارثية)

المليك يأمر بمليون ريال لذوي كل غريق ومحاسبة المتسببين في كارثة السيول

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 01-12-2009 رقم العـدد: 17023 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 2

■ سنحاسب كل مقصر أو متهاون فيما حدث جهات كانوا أو أفرادا

■ لجنة خماسية برئاسة أمير مكة لحصر الشهداء والمصابين والخسائر وتعويض المتضررين

■ دول أقل من المملكة داهمتها الأمطار ولم ينتج عنها أضرار كما شهدته جدة

■ من حق اللجنة الخماسية استدعاء أي مسؤول وطلب إفادته

■ المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي ذمتنا

واس - جدة

وجه خادم الحرمين الشريفين وزارة المالية بصرف مليون ريال - على وجه السرعة - لذوي كل شهيد غرق في سيول جدة. وتوعد المليك بمحاسبة كل متسبب وكل متهاون، جهات كانوا أو أفرادا، ناقلا وصف ما حدث جراء الأمطار وفق قدرات وإمكانات المملكة بـ"الكارثية"، مؤكدا أنها لاتدخل في نطاق الأعاصير والفيضانات التي تخرج وتداعياتها عن السيطرة والإرادة. وأمر، يحفظه الله، بتشكيل لجنة خماسية برئاسة أمير المنطقة وعدة جهات معنية لحصر أسماء الشهداء من الغرقى والمصابين وخسائر الممتلكات، وعلى وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقا لما تنتهي إليه اللجنة.

ووجه الملك أيضا بالرفع للمليك عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، مؤكدا أن للجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائنا من كان بطلب إفادته، أو مساءلته - عند الاقتضاء - ، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

جاء ذلك في أمر ملكي كريم صدر أمس، برقم أ/ ١٩١ وتاريخ ١٤٣٠/١٢/١٣هـ وفيما يلي نصه:

بعون الله تعالى، نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ. وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ . وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ بتاريخ ١٣٩١/٢/١هـ. وبعد الاطلاع على نظام ديوان المراقبة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٩ بتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ . وبعد الاطلاع على نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ بتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١هـ . وبعد الاطلاع على نظام حماية الحرائق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦٢ بتاريخ ١٤٠٥/١٢/٢٠هـ وتعديلاته . وبعد الاطلاع على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٨ بتاريخ ١٤٢٧/٩/٤هـ . وبعد أن تابعنا ببالغ الحزن والأسى الأحداث المأساوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة وما أدت إليه من وفيات تجاوزت مائة شهيد وإصابة الكثيرين إضافة إلى العديد من المفقودين والأضرار البالغة على المنشآت العامة و الممتلكات الخاصة وبعد أن قمنا بواجبنا في حينه بتوجيه الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك وبشكل عاجل جداً وكنا على اتصال مع المسؤولين المعنيين بمتابعة هذا الأمر أولا بأول واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حينه وإنه ليحز في النفس ويؤلمنا أن هذه الفاجعة لم تأت تبعا لكارثة غير معتادة على نحو ما نتابعه ونشاهده كالأعاصير والفيضانات الخارجة وتداعياتها عن نطاق الإرادة و السيطرة في حين أن هذه الفاجعة نتجت عن أمطار لا يمكن وصفها بالكارثية.

وإن من المؤسف له أن مثل هذه الأمطار بمعدلاتها هذه تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة وغيرها ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانات والقدرات ولا ينتج عنها خسائر وأضرار مفجعة على نحو ما شهدناه في محافظة جدة وهو ما آلمنا أشد الألم . واضطلاعا بما يزمنا واجب الأمانة والمسؤولية التي عاهدنا الله تعالى على القيام بها و لحرص عليها تجاه الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا فإنه من المتعين علينا شرعا التصدي لهذا الأمر وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه - جهات وأشخاصا - ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة ، والمسؤولية الملقاة عليه والثقة المنوطة به ، أخذاً في الاعتبار مسؤولية الجهات المعنية كل فيما يخصه أمام الله تعالى ، ثم أمامنا عن حسن أدائها جهاتها ومسؤولياتها ، والوفاء بواجباتها ، مدركين أنه لا يمكن إغفال أو هضم أخطاء أو تقصيرا من بعض الجهات ، ولدينا الشجاعة الكافية للإفصاح عن ذلك والتصدي له بكل حزم، فهؤلاء المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي ذمتنا ، نقول ذلك صدقا مع الله قبل كل شيء ، ثم تقديرا للواجب الشرعي والنظامي ، وتحمل تبعاته ، مستصحبين في ذلك تبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم من صنيع بعض أصحابه فيما ندبهم إليه . هذا وامتثالا لقول الله تعالى [إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً] ولقول النبي صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة أمرنا بما هو آت:

أولاً : تكون لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من :

١ - معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق

٢ - مندوبون من وزارة الداخلية وهم : (مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣ - مندوب على مستوى عال من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤ - وكيل وزارة العدل

٥- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة

أمساعد

ثانياً : تقوم اللجنة - حالاً - بمباشرة المهمات والمسؤوليات الآتية بتفرغ كامل :

١ - التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة ، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.

٢ - حصر شهداء الغرق و المصابين والخسائر في الممتلكات.

٣ - على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقا لما تنتهي إليه اللجنة

٤ - للجنة تكوين لجان متخصصة وفرق عمل لتسهيل مهماتها ، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها ، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها ، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

٥ - على اللجنة أيضاً الرفع لنا - فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك ، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائنا من كان بطلب إفادته ، أو مساءلته - عند الاقتضاء - ، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦ - على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جدا ، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عز وجل ، وهي من ذمتنا لذمتهم ، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً : على وزارة المالية - حالاً - صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق ، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ، والغريق شهيد، على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة اختيار إليها عن الأسماء المحضورة من قبلها

رابعاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه حالاً.

عبدالله بن عبدالعزيز